فاذا لابد من عجز احد المؤثرين وذلك مستلزم لعجز الاخر
المماثل له فى القدرة على الايجاد واذا لزم عجزهما معا فى هذا الممكن
لزم عجزهما كذلك فى سائر الممكنات لعدم الفرق بينهما واذا استبان
وجوب عجزهما مع الاتفاق على ممكن واحد كان مع الاختلاف
فيه على سبيل التضاد اظهر فتعين وجوب وحدانية مولانا جل وعز
فى ذاته وفى صفاته وفى افعاله وبهذا تعرف ان لا اثر لقدرتنا
فى شى من افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا
وقعودنا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة
وقدرتنا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا جل وعز تقارن تلك
الافعال وتتعلق بها من غير تاثير لها فى شى من ذلك اصلا وانما
اجرى الله تعالى العادة ان يخلق عند تلك القدرة لا بها ما شا
من الافعال وجعل لمحض اختياره وجود تلك القدرة فينا مقترنة
بتلك الافعال شرطا فى التكليف وهذا الاقتران والتعلق
لهذه القدرة الحادثة بتلك الافعال من غير تاثير لها اصلا هو المسمى
فى الاصطلاح وفى الشرع بالكسب والاكتساب وبحسبه تضاف
الافعال للعبيد كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
اما الاختراع والايجاد فهو من خواص مولانا جل وعز لا شريك له فيه يعني

سواه

وذلك مستلزم لاستحالة وجود الحوادث كلها وانما هو مستفض ببطلان ذلك [illegible]

٤٢

سواه تبارك وتعالى ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه
القدرة المقارنة للفعل مختارا وعندما يخلق الله تعالى فيه
الفعل مجردا عن مقارنة تلك القدرة الحادثة مجبورا او مضطرا
كالمرتعش مثلا وعلامة مقارنة القدرة الحادثة لما يوجد فى
محالها تيسره فعلا او تركا وعلامة الجبر لعدم تلك القدرة عدم
التيسير وادراك الفرق بين هاتين الحالتين ضرورى لكل عاقل
كما ان الشرع جا باثبات الحالتين وتفضل باسقاط التكليف فى
الحالة الثانية وهى حالة الجبر دون الاولى قال الله تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها اى الا ما فى وسعها بحسب العادة واما بحسب
العقل وما فى نفس الامر فليس فى وسعها اى طاقتها اختراع
شى ما وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية القائلين باستوا
الافعال كلها وانه لا قدرة تقارن شيا منها عموما ولا شك انهم
فى هذه المقالة مبتدعة بله يكذبهم الشرع والعقل وبطلان
مذهب القدرية مجوس هذه الامة القائلين بتاثير تلك القدرة الحادثة
فى الافعال على حسب ارادة العبد ولا شك انهم مبتدعة اشركوا
مع الله غيره فتحقق مذهب اهل السنة بين هذين المذهبين
الفاسدين فهو خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين

يعني حين يعدم فيه التمكن من الفعل او الترك اي لا يكون واحد منهما باختياره بل هو مضطر الى الفعل او الترك صح

Copyright © King Saud University